

قانون بناء الكنائس
والاعتداءات الطائفية

حسين علي
فريق

بعد مرور عامين

قانون بناء الكنائس قانون بلا سيادة

الاعتداءات الطائفية مستمرة

سبتمبر 2016 - سبتمبر 2018

مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف

علي مدار عقود متواصلة ظلت مسألة بناء الكنائس ودور العبادة في مصر امر جدلي يسبب الكثير من الاحداث والعنف الطائفي ويتسبب الافلات من العقاب وتراخي سلطة الدولة وتطبيق القانون في استمرار هذه المسألة . كان اغلب الظن خلال فترة حكم مبارك وما تلاه من المجلس العسكري وحكم الاخوان ان الحل السحري لتلك المسألة يكمن في اصدار قانون واضح لتقنين وتنظيم عملية بناء الكنائس ودور العبادة في مصر يعتمد الي قواعد دستورية وقانونية تتماشى مع حرية العقيدة والمعايير الدولية لحرية ممارسة الشعائر الدينية.

على الرغم من مرور عامين على اصدار القانون رقم 80 لسنة 2016، الخاص ببناء وترميم الكنائس وملحقاتها، الذي صدر في 28 سبتمبر 2016، وسط ترحيب كبير من جانب مسئولى الدولة وأعضاء مجلس النواب وعدد من القيادات القبطية، إلا أن أعمال العنف الطائفي التي تمارس ضد الاقباط لم تتوقف منذ إصدار هذا القانون، والذي عول عليه الكثير لحل المشاكل القائمة، خاصة فيما يتعلق ببناء الكنائس منذ صدور الخط الهمايوني للدولة العثمانية في فبراير 1856 والذي بناء عليه تم ربط ترخيص بناء الكنائس وترميمها بموافقة السلطان العثماني، وهو الحق الذى انتقل لرأس الدولة المصرية بعد الاستقلال وانتهاء بما عرف بشروط «العزبي باشا» وهى الشروط العشرة التي وضعها وكيل وزارة الداخلية المصرية لبناء الكنائس عام 1934.

وقد أثار هذا القانون جدلاً وانقساماً بين الاقباط انفسهم، ففي الوقت الذي اعتبره البعض قفزة كبيرة إلى الأمام، وانه يعمل على إنهاء مشكلة الاقباط القائمة منذ عقود طويلة مرتبطة بالصعوبات التي تواجهها عملية بناء وترميم الكنائس، وبالتالي يساهم في تقليل حدة التوترات والعنف الطائفي المرتبط بممارسة المسيحيين شعائهم الدينية، رأي فيه آخرون تكريسا للتمييز الديني بين المواطنين المصريين، ويضع عراقيل تعترض حق المواطنين المصريين الأقباط في ممارسة شعائهم الدينية، والتي تظهر بشكل جلي في التعقيدات الأمنية والإدارية التي تعترض بناء الكنائس في مصر.

وتمثل الاعتداءات الطائفية التي ترتكب ضد الاقباط انتهاكاً واضح لحق الانسان في الحرية والأمان الشخصي وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية المنصوص عليها في الدستور المصري والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان، وكذلك التعهدات الطوعية التي تعهدت بها الحكومة المصرية بأرادتها الحرة أمام مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة في ختام الجولة الثانية للاستعراض الدوري الشامل لسجل حقوق

الانسان في مصر في مارس 2015، حيث تعهدت الحكومة بتنفيذ ما لا يقل عن 9 توصيات تتعلق جميعها بتعزيز حماية حقوق الأقليات الدينية، ووضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات هذه الحقوق ومواصلة تشجيع ودعم المبادرات والأنشطة الرامية إلى تعزيز الاحترام والتسامح الديني.

وكان مركز اندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف قد أصدر تقرير عن العنف الطائفي رصد الاحداث الطائفية التي وقعت خلال الفترة من يونيو 2014 حتى يوليو 2016، وبالتالي يتناول هذا التقرير الاحداث الطائفية التي وقعت خلال الفترة من أغسطس 2016 حتى سبتمبر 2018، إلى جانب معرفة إلى أي مدى حد قانون بناء الكنائس من هذه الاحداث، ومن الجلسات العرفية.

هل منع القانون الاعتداء على الأقباط

ظل بناء الكنائس وممارسة إقامة الشعائر للمسيحيين سببا في كثير من أحداث العنف الطائفي، وعلى الرغم من ان هدف رئيسي من اسباب اصدار قانون بناء الكنائس هو الحد من الاحداث الطائفية التي ترتكب لهذه الأسباب، إلا أن منذ صدور هذا القانون وحتى الآن لم تتوقف الاعتداءات الطائفية المرتبطة ببناء الكنائس أو وجودها أو احتمال تحول أحد المباني إلى كنيسة أو ممارسة إقامة الشعائر أو الصلاة داخل مبني تابع للكنيسة أو حتى داخل بيت أحد المسيحيين.

أن قانون بناء وترميم الكنائس لم يحل مشكلات بناء الكنائس، بل أن مشكلات بناء وترميم الكنائس ما زالت مستمرة بعد صدور القانون، والامثلة واضحة على التعنت الحكومي ضد الأقباط في موضوع بناء وترميم الكنائس، كما حدث في وقف البناء في مبني خدمات بمدينة السلام في محافظة القاهرة، رغم انه تم تقديم طلب ترخيص البناء منذ ثلاث سنوات، ولم يصدر حتى الآن.

وفي نهاية نوفمبر 2016، أي بعد صدور القانون بشهرين، تم الاعتداء على منازل أقباط وحرقت مضييفة تقام فيها الصلوات الدينية، وعقدت جلسة لـ "بيت العائلة" الذي يضم الأزهر والكنائس المصرية، وتم خلاله الاتفاق على وقف الصلاة في المضييفة، وفي مدينة بني مزار بمحافظة المنيا، تم تنظيم مظاهرات داخل مدرسة اعتراضا على تعيين مديرة مدرسة مسيحية، وبدلاً من قيام وزارة التربية والتعليم بالدفاع عن قرارها استجابات للأصوات المتشددة وألغت قرارها. فهل بعد هذا نتوقع خيرا من هذا القانون؟¹.

والوقائع السابقة لتعامل الدولة مع قضية بناء الكنائس تشرح التخوف الكبير لدي كثير من الأقباط والمهتمين بالشأن القبطي والكثير من الحقوقيين بل المدافعين عن الدستور من أن هذا القانون يعمل على منع او على الأقل الحد من الاعتداءات الطائفية التي ترتكب بحق الأقباط، فبرغم أن قرار رئيس الجمهورية رقم 391 لسنة 2005 سمح بإجراء أعمال الترميم للكنائس بمجرد إخطار السلطات دون الحاجة لتصريح مسبق، إلا أن الأجهزة الأمنية قامت بوقف أعمال ترميم لكنائس حصلت بالفعل على تراخيص بالترميم، وهو ما حدث في يوليو 2008 حين أمر جهاز مباحث أمن الدولة بوقف أعمال ترميم كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل بقرية

¹ بناء الكنائس: الازمة مستمرة، جريدة الوطن، 1 يناير 2017.

"هو" التابعة لمركز نجع حمادي، وفي أغسطس من نفس العام تعرضت ثلاث نساء للضرب من قبل مندوب الشرطة بعد أن حاولن إدخال كمية من الرمال إلى داخل كنيسة قرية "دشاشا" بمحافظة بنى سويف لإصلاح أرضيتها المتصدعة، وفي شهر يناير من نفس العام أوقفت أجهزة الأمن بنفس المحافظة عمليات ترميم كنيسة مارمينا بقرية "وش الباب" .. بل استدعى تركيب صليب خشبي في مدخل كنيسة العذراء بأسيوط تدخل مساعد وزير الداخلية بالمحافظة والمطالبة بإزالته لأنه يثير "استياء المسلمين"، وبعد مفاوضات لم تتم إزالة الصليب لكن الكنيسة وافقت على عدم إضاءته².

هذه الوقائع لا ترد فقط على السؤال السابق لكنها أيضاً تشير إلى طريقة تعامل الدولة ممثلة في مسؤوليها مع قضية بناء الكنائس، حيث أن الاعتراض على إقامة المسيحيين للصلاة لم يكن من المسلمين فحسب بل إن ممثلي الدولة في أكثر من حالة هم من يرفضون تجمع المسيحيين للصلاة في أحد المنازل أو يقومون بإلقاء القبض على المصلين والتحقيق معهم، وفي كثير من الحالات كان رفض ممثلي الدولة هو العامل المشجع للأهالي على إعلان رفضهم لإقامة المسيحيين صلواتهم نتيجة للشعور بالوقوف في خندق واحد مع الدولة. وقد رصدت تقارير حقوقية حالات تورط فيها ضباط الشرطة في عمليات التحريض ضد وجود مبني للصلاة المسيحيين في مكان ما، وفي كل الحالات كانت أجهزة الأمن تقوم بإغلاق المبنى الذي أقيمت فيه الصلوات ووضع حراسة أمامه لضمان عدم تكرار الصلاة، كذلك قامت السلطات بمنع المسيحيين من ترميم كنائس قائمة ومرخصة أو حتى طلب إزالة صليبان من عليها³.

وبالتالي فإن قانون بناء وترميم الكنائس لم يغير من واقع الاقباط كثيراً عن ذي قبل؛ حيث يواجه الاقباط حتى الآن أزمات تتعلق في الأساس بالتمييز والفرز الطائفي، فمنذ صدور هذا القانون وقع ما يزيد على 15 من أعمال العنف الطائفي على الأقل، وجاءت ردود الفعل على نحو مشابه لردود الفعل المعتادة من قبل، من حيث الاعتماد على الحلول والمقاربات العرفية وتنحية دور القانون، وإفلات الجناة من العقاب.

وكان قد تقدم عدد من الممثلين القانونيين للكنيسة الأرثوذكسية بطلبات لإنشاء كنائس في مناطق يعيش فيها مسيحيون ولا توجد فيها كنائس، مطالبين بالحصول على موافقة المحافظ المختص بعد استيفاء

² بناء وترميم الكنائس، أزمات مستمرة وقائع معاناة الاقباط من الخانكة إلى "كوم اللوفي"، المصري اليوم، 26 أغسطس 2016. <https://www.almasryalyoum.com/news/details/999892>

³ المرجع السابق.

باقي الشروط والموافقات اللازمة، وتجاهلت الجهات الرسمية الرد على التراخيص سواء بإصدار الموافقات أو رفضها، بالرغم من نص القانون في (المادة الخامسة) على إلزام المحافظ على الرد خلال أربعة شهور، وفي حالة الرفض يكون ذلك مسبباً. وقد أفاد عدد من الأساقفة أنهم توجهوا بالسؤال بشكل مباشر إلى المحافظ ومدير الأمن عن الإجراءات الجديدة، والمعايير التي سيجري العمل بهما، فكان الرد أنه ستطبق نفس الإجراءات القديمة، وأن المحافظ سحيل الطلب إلى الجهات الأمنية لتقييم الحالة المنية، وعلى أساسها سيتم قبول أو رفض الطلبات.

وعلى سبيل المثال، تقدم جرجس زكريا باعتباره الممثل القانوني المفوض في 29 ديسمبر 2016، بطلب جديد لبناء كنيسة في نجع "رزق شنودة" بمركز طهطا بمحافظة سوهاج، وفقاً للقانون، مع جميع المستندات المطلوبة والرسومات الهندسية لمبنى الكنيسة، وتوقيع ألف مواطن بالقرية يطلبون سرعة بناء الكنيسة، فامتنع محافظ سوهاج عن إصدار ترخيص البناء بدون سبب واضح. مع العلم أن عدد المسيحيين في نجع رزق شنودة يبلغ حوالي 3500 مواطن كما جاء في الأوراق المقدمة من الممثل القانوني للكنيسة يسكنون في منطقة واحدة، وينتظرون بناء كنيسة لهم على الأرض المخصصة منذ عام 1971، والتي تقع وسط منازل الاقباط، مشيرين إلى أنهم تقدموا بأكثر من 30 طلباً إلى وزارة الداخلية ومديرية الأمن لبناء الكنيسة على مدار 46 سنة دون فائدة⁴.

ويري حقوقيين مهتمين بالشأن القبطي أن الأمر ازداد سوءاً بصدد قانون بناء وترميم الكنائس، الذي جاء على نحو يرسخ ويعمق ثقافة التمييز الديني بين المواطنين، بجانب أنه وضع إطاراً قانونياً للممارسات القديمة التي كانت تشكل عنصراً رئيسياً من عناصر الازمات الطائفية في مصر، عن طريق ترتيب شروط غاية في التعقيد لإقرار بناء كنيسة جديدة، وإسناد مهمة تنظيم بناء دور العبادة عملياً بشكل شبه حصري للأجهزة الأمنية، فيما يعد وصفة جاهزة لإعادة إنتاج ظواهر العنف الطائفي مرة أخرى⁵.

⁴ ملك سر: عام على قانون بناء وترميم الكنائس، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، نوفمبر 2017. https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/a_year_on_the_churches_law_dec17.pdf

⁵ تقرير الخارجية الأمريكية للحريات الدينية ينتقد أداء مصر تجاه الاقباط وأقليات أخرى، مدي مصر، 16 أغسطس 2017. <https://bit.ly/2MpShHA>

كما أن الحكومة المصرية لم تتخذ من الخطوات والإجراءات ما يلزم لمقاومة جذور ظاهرة التطرف والطائفية، بداية من إعادة هيكلة منظومة التعليم واستحداث مناهج تعليمية ترسخ ثقافة التعددية وقبول الآخر، مروراً بتفكيك الحواضن الاجتماعية والثقافية التي تساعد على نمو التطرف والإرهاب، ونهاية بالإصلاح الديني الضروري لمجابهة الأيديولوجية الإرهابية، بجانب الحلول الأمنية التي في الغالب تفشل -وحدها- في مواجهة ظاهرة الإرهاب والتطرف، الذي لا يمثل تهديداً ليس فقط للمسيحيين، ولكن للمجتمع ككل.

وعلى الرغم من أن قانون بناء الكنائس قد تضمن ثلاث مواد تناولت أوضاع الكنائس والمباني الخدمية وبيوت الخلوة المستخدمة فعلياً في الصلاة وتقديم الخدمات الدينية إلى المسيحيين، ولكنها مقامة بدون تراخيص رسمية، ونصت على تشكيل لجنة لتوفيق أوضاع الكنائس خلال فترة زمنية وتضمنت عدة شروط لمنح الترخيص، وفي 26 يناير 2017 صدر قرار رئيس الوزراء رقم 199 لسنة 2017، بتشكيل لجنة لتوفيق أوضاع الكنائس المنصوص عليها في القانون، حيث جاء تشكيل اللجنة برئاسة رئيس الوزراء وعشرة أعضاء: ستة من الوزراء هم الدفاع والإنتاج الحربي، الإسكان والمجتمعات العمرانية، التنمية المحلية، الشؤون القانونية ومجلس النواب، العدل الآثار، كما ضمت اللجنة ممثلين عن المخابرات العامة، والرقابة الإدارية، الامن الوطني بوزارة الداخلية، بالإضافة إلى ممثل واحد عن الطائفة المعنية.

غير أن هذه اللجنة سيطرت عليها الجهات الحكومية، خصوصاً الأمنية، بما يثير الشكوك حول اتباع نفس السياسات القديمة بتغليب النظرة الأمنية على عملية اتخاذ القرار فيما يخص بناء الكنائس، لاسيما أن اللجنة ستتخذ قراراتها بالأغلبية، ما يعني أن هناك 10 أصوات للحكومة مقابل صوت واحد للطائفة المعنية، كما لم يحدد القرار ما هية ممثل الطائفة الدينية، وهل كل طائفة سيكون لها ممثل أم ممثل واحد لكل الطوائف المسيحية، وكيفية اختياره، وهل عضويته دائمة أم متغيرة حسب الكنيسة أو المنطقة الجغرافية. كما لم يحدد قرار تشكيل اللجنة الإجراءات التالية في حال رفض أحد الطلبات المقدمة، وما هي أوجه التظلم، كما لم يتضمن القرار ما جاء في قانون بناء الكنائس نفسه من عدم جواز منع أو وقف ممارسة الشعائر والأنشطة الدينية من الكنائس والمباني الخدمية، وهو ما يفتح الباب للتساؤل حول المباني القديمة التي يرفض طلبها في حال سقوطها أو تهدمها⁶.

⁶ محلك سر: عام على قانون بناء وترميم الكنائس، مرجع سابق.

ووضع القانون في المادة التاسعة خمسة شروط يجب توافرها في هذه المباني للموافقة على دراسة حالتها

من اجل توفيق أوضاعها باللجنة، وهي:

- ثبوت سلامة المبنى الإنشائية. وهذا الشرط لا ينطبق على مئات الكنائس التي بنيت منذ عقود طويلة بمعرفة أجهزة الدولة وتمارس بها الصلاة، وحالتها متهالكة. وقد قدمت عشرات الطلبات لهدمها وإعادة بنائها، وتعتنت الجهات المعنية في منحها التراخيص اللازمة. كما لا ينطبق هذا الشرط على "كنائس المنازل" الموجودة في الريف ومبينة بالطوب اللبن.
- إقامة المبنى وفقاً للاشتراطات البنائية المعتمدة، وهو ما يقف كذلك أمام توفيق أوضاع الكنائس الموجودة في القرى المصرية والمناطق العشوائية، والتي لا تطبق فيها قوانين البناء وخارج نطاق التخطيط العمراني.
- الالتزام بالضوابط والقواعد التي تنظمها شئون الدفاع عن الدولة، وهو شرط غير مستساغ ومفهوم من حيث المعنى والمضمون، وما هي علاقة شؤون الدفاع بمنح التراخيص اللازمة لكنائس.

● القوانين المنظمة لأموال الدولة العامة والخاصة.

● تقديم الطلب خلال عام من تاريخ العمل بالقانون.

وتخرج هذه الشروط مئات الكنائس القائمة بالفعل من إطار توفيق أوضاعها. وكان يجب أن ينص القانون على أن تقدم قائمة بالكنائس وتصدر لها التراخيص، ثم تتولى المؤسسة الدينية أو أعضاء الكنيسة توفيق أوضاعها تبعاً لحالة كل كنيسة ومدى توافقها مع البيئة المحلية المحيطة بها. كما كان يجب أن يقتصر دور الحكومة على احترام الحق في البناء، وتعزيزه بما يكفل حرية ممارسة الشعائر الدينية، لكن القانون يمنح سلطات واسعة للسلطة التنفيذية في انتهاك حق بناء وترميم الكنائس، ويبسط أيدي الأجهزة الأمنية على منح التراخيص، ومراقبة الأنشطة وأية تعديلات على المباني الدينية.

وفي 28 سبتمبر 2017 انتهت المدة المحددة للكنائس من مختلف الطوائف لتقديم الطلبات والأوراق

والمستندات إلى لجنة توفيق أوضاع الكنائس، ووفقاً لتقارير حقوقية فإن الكنائس الثلاث الأرثوذكسية والإنجيلية والكاثوليكية تقدموا بنحو 3730 طلب تقنين لكنائس ومباني خدمات قائمة بالفعل، إلا أن اللجنة

العليا لتقنين أوضاع الكنائس وافقت في 16 ابريل 2018، على تقنين أوضاع 166 حالة فقط (102 كنيسة و64 مبني خدمي تابع)⁷.

فبدلاً من أن يكون هذا القانون حلاً لمشكلة استعصى حالها لعشرات السنين، أصبح أهم العراقيل التي تعترض حق المواطنين المسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية، والتي تظهر بشكل جلي في التعقيدات الأمنية والإدارية التي نص عليها القانون المشوب بعوار دستوري إذ يهدر حقوقاً أساسية أقرها الدستور.

وإن كان ما سبق يتعلق بحق يجب أن يكون مكفولاً لطائفة دينية من المواطنين، ولكن ما تواجهه هذه الطائفة من انتهاكات تمثل نموذجاً كاشفاً لطبيعة عوائق ممارسة حرية الدين والمعتقد بشكل عام لباقي الطوائف والأقليات الدينية في مصر.

⁷ الحكومة توافق على تقنين أوضاع 166 كنيسة ومبني تابع لها، اليوم السابع، 16 ابريل 2018.

الاحداث التي وقعت بعد إصدار القانون

منذ اصدار القانون في سبتمبر 2016 ولم تتوقف احداث العنف الطائفي التي وقعت ضد اقباط سواء

بسبب بناء كنيسة أو إقامة الشعائر الدينية في أحد بيوت المسيحيين، ويمكن رصد هذه الاحداث كالتالي:

أحداث قرية دمشاوهاشم:

في صباح يوم الجمعة الموافق 31 أغسطس 2018، روع مسيحيو قرية " دمشاوهاشم " بمحافظة المنيا بهجوم من متطرفين علي منازل كل من: عادل سعيد رزق، ورضا عبد السيد رزق، وكامل فوزي شحاتة، وفوزي شحاتة بطرس، وقاموا بنهب وسرقة كمية من المشغولات الذهبية والأموال وتحطيم الأجهزة المنزلية والكهربائية، وإضرار النيران في بعض ممتلكاتهم كما أصيب كلاً من: "عادل سيد رزق (54عاما) ، مدرس، بجرح قطعي في فروة الرأس، وفضل عطية نجيب (45 عاما)، بجرح قطعي في الشفة العليا، وأصيب كذلك أحد رجال الإطفاء، وتمت معالجتهم داخل مستشفى المنيا العام . قررت نيابة مركز المنيا تحت إشراف المستشار أحمد الفولي المحامي العام لنيابات جنوب المحافظة، بحبس 19 متهمًا من قرية دمشاوهاشم، 4 أيام على ذمة التحقيقات، على أن يعاد إعادة عرضهم على النيابة، لاتهامهم بإثارة الشغب والاعتداء على آخرين في أحداث التوتر الطائفي بسبب الاعتراض على بناء كنيسة. وحسب تصريحات مصادر أمنية، إنه أُلقي القبض على 38 مشتبهًا فيهم عقب المناوشات التي وقعت صباح الجمعة 31 اغسطس 2018، مضيًا أنه جرى فحصهم جميعًا وتقرر إحالة 19 منهم إلى النيابة العامة التي أصدرت قرار الحبس.

وقد تواردت أنباء قبل الاشتباكات بعدة ايام عن عزم المتطرفين القيام بالهجوم وتم إبلاغ الجهات المعنية، ولكن قوات الأمن لم تتخذ التدابير اللازمة ووصلت القرية بعد قيام المتطرفين بإطلاق الهتافات التحريضية والتعدي على الافراد والممتلكات وذلك اعتراضا علي قيام المسيحين بالصلاة في احد البيوت الذي من المنتظر ان يدخل اوراقه إلي لجنة تقنين أوضاع الكنائس وكان المتطرفون في قرية مجاورة تُدعى "عزبة سلطان"، قد فعلوا نفس الشيء منذ أسابيع، ومن بين ما تردد من هتافات أنه إنما يفعلون ذلك أسوة برجال قرية سلطان.

أحداث عزبة سلطان:

في يوم السبت الموافق 25 اغسطس 2018 قام بعض رجال قرية "عزبة سلطان" هم الاخرين بتظاهرة من اهالي العزبة امام كنيسة عزبة سلطان لرفض صلاة الأقباط بكنيسة العزبة، التي دخلت أوراقها ضمن لجنة تقنين الكنائس، وقد أكدت مصادر كنسية أن «المبنى تملكه مطرانية المنيا وأبوقرقاص، ويحمل اسم السيدة العذراء والأنبا كاراس، وأنه ضمن الأماكن، التي وردت اسمها بالكنائس تحت التقنين ضمن لجنة تقنين الكنائس. وقد ادت تلك التظاهرة لإغلاق الكنيسة ومنع الصلاة بها على الرغم من مخالفة ذلك لمبادئ حرية الدين والعقيدة وقامت قوات الامن بالقبض على 3 افراد ثم تم الافراج عنهم في سياق التهدة.

أحداث قرية الزنيقة باسنا:

في سياق متصل في يوم الخميس الموافق 23 اغسطس 2018 شهدت قرية الزنيقة باسنا بالأقصر تجمهر من مسلمو القرية امام كنيسة العذراء مريم وهذه الكنيسة تم تقديم أوراقها للجنة تقنين أوضاع الكنائس التابعة لمجلس الوزراء لتقنين أوضاعها. وقام الامن بتفريق المواطنين المتجمهرين دون القبض على اي منهم. ووفقا لتصريح القس ميخائيل أنطون، ممثل الكنيسة الأرثوذكسية في لجنة تقنين الكنائس، في تصريح خاص لـ«الدستور»، إن كنيسة السيدة العذراء مريم بقرية الزنيقة"، بمركز إسنا، وكنيسة الأنبا كاراس بعزبة سلطان بالمنيا قدمت أوراقهما بالفعل إلى لجنة تقنين الكنائس، إلى جانب عدد كبير من الكنائس التي قدمتها الإيبارشية.

احداث قرية بني منين بمحافظة بني سويف

في 16 ابريل 2018، أحرق عدد من أهالي قرية "بني منين" الواقعة بمركز الفشن في محافظة بني سويف أربعة منازل لأقباط في القرية، بحسب أحد أهالي القرية، الذي أضاف أن هذا يعد تجدد لاعتداءات سابقة على مبنى كنسي تقام به الصلاة ومنازل ومحال مملوكة لأقباط بالقرية، جرت يوم السبت الماضي.

كانت نيابة الفشن قررت حبس 20 شخصا أربعة أيام و ضبط وإحضار 10 آخرين، على خلفية هذه الاحداث، تسعة أقباط و 11 مسلماً، وأنهم يواجهون تهمة التجمهر وإثارة الشغب. وقال أحد أقباط القرية، إن جهات التحقيق وجهت للأقباط الخمسة المقبوض عليهم تهمة إحراق منازلهم، فيما جرى القبض عليهم أثناء

إطفائهم للحرائق بعد أن ألقى بعض الأشخاص على منازل الأقباط زجاجات مولوتوف لحرقتها، وأن هذه البيوت كانت مسكونة بالأسر القبطية.

وأضاف، إن الأمر يعود إلى الأربعاء الماضي، حين استدعاه قسم شرطة الفشن، وهدده أمين شرطة يدعى محمد ربيع، أنه سيبلغ عنه بسبب صلاتهم «بدون ترخيص» في المبنى الكنسي، رغم أن أقباط القرية يصلون في هذا المبنى منذ عشر سنوات.

وقال: «أن أمين الشرطة طلب من أقباط القرية التنسيق مع أمن الدولة وعدم الصلاة في المبنى، وفي اليوم التالي ألقى الأمن القبض على مجدي رشدي لبيب ابن المالك القديم للمبنى الكنسي، والذي باعه للأبنا إسطفانوس، أسقف ببا والفشن في 2010 بعقد بيع مسجل بالمحكمة، بغرض الصلاة في المبنى»، موضحاً أن أبنا المنطقة قدم أوراق المبنى لاحقاً في سبتمبر 2017 ضمن حصر للكنائس والمباني الكنسية التابعة لمركز الفشن، بعد صدور قانون بناء وترميم الكنائس وملحقاتها في 28 سبتمبر 2016، لتوفيق أوضاعه.

وتابع "أن القسم طلب من ابن المالك القديم للمبنى توقيع قرار إزالة، وحين رفض لأنه ليس له الحق قانوناً في ذلك، حرر القسم محضر إيقاف أعمال تحت دعوى إثارة الفتنة، وانه حضر مسؤولون رسميون لافتتاح مسجد بالقرية، وأخبر المسؤولون أقباط القرية أنه لا مشكلة بإقامة الصلاة بالكنيسة، لكن أبناء الكنيسة فوجئوا مساء اليوم التالي، أثناء اجتماع للصلاة باتصال هاتفي يحذرهم من اعتداء على الكنيسة، فأخلوا المبنى، ولكن الأمر تطور إلى اعتداءات طالت عدة منازل ومحال مملوكة لأقباط".

"رغم إنني ساكن على بعد كيلو من الكنيسة لكن اعتدوا على بيتي بالطوب والمولوتوف، وشبابيك البيت أتكسرت، وكنا مرعوبين أنا وأولادي، وبنتي جت طوية في رأسها، وما كنتش عارف حتى أخرج أرواح بيها الإسعاف في المركز"، قال أن الأمن وصل بعد ثلاث ساعات من الاشتباكات، وألقى القبض على عدد من المسلمين والأقباط بالقرية.

وأضاف أنه هارب هو وأحد إخوته، فيما قبض على أخ آخر له، قائلاً: «أنا مش عارف نروح فين؟ إحنا مش من حقنا نصلي؟ هو إحنا مش مصريين؟ ليه يتم الاعتداء علينا وأبقى هريان وسايب شغلي وبيتي عشان انا بس بصلي ويقول يا رب؟».

على جانب آخر قال أحد مسلمي القرية، ان الاحداث بدأت حين علم أهالي القرية الخميس الماضي عن طريق جهات أمنية بوجود كنيسة لم يكونوا على علم بها، ولم تحصل على موافقة الجهات المعنية. وأوضح، تدخل حكما القرية في تهدئة الأمور. وفي يوم الجمعة شارك أقباط ومسلمي القرية بمناسبة افتتاح مسجد، وفي يوم السبت قام مجموعة من الأطفال بمناوشات أمام بعض منازل الأقباط، الذي وصفها بقوله: «كانوا يهزروا ولما رشينا مياه مشيوا»، مضيفاً أن أحد الأهالي الأقباط أطلق عيار ناري في الهواء من فوق سطح منزله، ما استفز الأهالي فحدثت المناوشات⁸.

احداث قرية كوم اللوفى بمحافظة المنيا⁹:

في 3 إبريل 2017، اعتدى عدد من أهالي قرية "كوم اللوفى" بمحافظة المنيا على أقباط بعد انتهائهم من صلاة قداس "خميس العهد" داخل منزل ملك لمواطن يدعى "عيد فهبي ميري" بعد الحصول على موافقة شفوية من أجهزة الأمن بإقامة مذبح متنقل، وبحضور القس داود ناشد وكيل مطرانية سمالوط، وألقى المعتدون الحجارة على جمع الأقباط وأصيب أربعة منهم بجروح. في اليوم التالي _الجمعة العظيمة_ تجمهر عدد من الأهالي في شوارع القرية مرددين هتافات عداثية، لكن فرض الأمن كردوناً حول بعض منازل الأقباط، الذين بقوا داخل منازلهم، ولم يخرجوا للصلاة، خوفاً من وقوع اعتداءات جديدة. وقال أحد أقباط القرية وشاهد عيان: "لم نكن نعرف أين نصلي خلال احتفالات أسبوع الألام، حتى تلقينا توجيهات أمنية بالصلاة في منزل عيد فهبي، لكن طلعتنا من الصلاة لقينا مسلمين من القرية يرمون علينا الطوب، ومهتفون، كانوا يزعقوا ويقولوا إلحقوا المسيحيين بيصلوا.. المسيحيين بيصلوا.. ودي حاجة توجع أكثر.. إنهم مش مثلاً يقولوا إننا بنعمل جريمة مثلاً.. لأ ده إحنا بنصلي".

وأوضح شاهد العيان أن أقباط القرية كانوا خلال الفترة الماضية يقصدون القرى المجاورة للصلاة مع مسيحيها، قبل أن يعترض أهالي تلك القرى من المسلمين، رافضين قدوم مسيحيين من خارج قراهم للصلاة عندهم، وأضاف أن الاعتداءات ضدهم حدثت في وجود قوات الأمن التي قامت بالفصل بين المعتدين والمعتدى

⁸ في أحداث "بني منين" مصادر: الامن يطالب الاقباط بوقف الصلاة، ويخبر مسلمي القرية بوجود كنيسة، مدي مصر، 17 ابريل 2018.

<https://bit.ly/2QsaKGP>

⁹ للمزيد انظر:

https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/a_year_on_the_churches_law_dec17.pdf

عليهم، واكتفت بتفريق المعتدين دون القبض على أي منهم. وقال إنه في مساء اليوم ذاته تم حرق بيوت غير مسكونة وموجودة على أطراف القرية، ومملوكة لأقباط. جدير بالذكر أن قرية كوم اللوفي شهدت اعتداءات من عدد من الأهالي على الأقباط، وغلق مبنى ملك المطرانية كان مخصص للصلاة، في يونيو 2016 بعد حرق بيوت مملوكة للأقباط بعد شائعة تحويل منزل لكنيسة، وبعدها رفض ممثلو أهالي القرية المسلمون استمرار الصلاة في هذا المبنى، فاضطر الأقباط إلى قطع مسافة طويلة للصلاة بكنائس أخرى بقرى مجاورة، إلا أنه تم منعهم من دخول هذه القرى بعد رفض بعض أهالي هذه القرى دخولهم والتجمع للصلاة، فضلا على أن الكنائس بهذه القرى صغيرة وتتسع للمصلين بصعوبة. وخلال هذه الأحداث قبضت قوات الأمن على 19 متهماً وقامت النيابة بإخلاء سبيلهم على ذمة القضية، وتعهد الأمن بفتح المبنى المغلق بالقرية لإقامة الشعائر الدينية فيها، إلا أنه منذ شهر أغسطس 2016 ورغم عقد الأمن ثماني جلسات مع أهالي القرية لإقناعهم بالسماح للأقباط بالصلاة بالمبنى إلا أنهم فشلوا في ذلك. وكان هناك بيان منسوب لبعض أهالي القرية من المسلمين بخصوص شروطهم للموافقة على بناء كنيسة للأقباط نصّ على: أن يصلي الأقباط في مبنى من طابق واحد ولا يوضع عليه اسم القرية، ولا منارة، ولا جرسًا، ولا يرفع عليها صليبًا، على أن تكون خارج القرية، وذلك هو السبيل الوحيد للسماح لهم بإقامة شعائرهم الدينية، وجاء في نص الوثيقة عبارة "اللجنة تعمل بعلم السيد المحافظ"، بينما نفى اللواء عصام البديوي محافظ المنيا، في تصريحاتٍ معرفته بها، وأكد في بيان رسمي أن ما تداوله عدد من النشطاء حول رعايته "لجنة لم الشمل" لتحديد أماكن إقامة الأقباط لشعائر الصلاة بقرية كوم اللوفي لحل الأزمة التي تجددت بين الأقباط والمسلمين عارٍ تمامًا من الصحة وأضاف أن تدخل أجهزة الدولة لم يأتِ إلا لفرض السيطرة والأمن وتطبيق القانون. تحرك أقباط كوم اللوفي عقب الأحداث في عدة مسارات حيث أصدروا بيانين، الأول نص على أن "نحن أقباط كوم اللوفي بسمالوط بالمنيا، نعاني منذ سنوات طويلة، من الحصول على أبسط حقوقنا التي يوفرها لنا الدستور، وهي الصلاة وإقامة شعائرتنا، في مكان آمن يوفر الكرامة لنا ولأطفالنا وعجائزنا، و لكن هذا الحق الذي نناضل من أجله منذ سنوات لا يتوفر لنا كمواطنين مصريين، وعندنا توقفت الأذان لسماع أصواتنا وغاب القانون عن حمايتنا وتبخرت الوعود الزائفة رغم أننا دفعنا ثمنًا بحرق منازلنا والاعتداء علينا في شهر يونيو الماضي لمجرد شائعة عن قيام فلاح ببناء منزله بهدف تحويله لكنيسة".

وتابع البيان "وبعد إخلاء سبيل المتهمين في أغسطس الماضي، وتم قذف منازل الأقباط بالحجارة واضطرت بعض الأسر للهروب من القرية، وقد تعهد الأمن وأعضاء مجلس النواب بحل الأزمة وتأمين الأسر ووعد الأمن بفتح المبنى المغلق لممارسة شعائرتنا، وانتظرنا كثيرًا ولكنه لم يستطع الوفاء بوعده". وعقد الأمن أكثر من ثماني جلسات مع كبار عائلات القرية والأئمة والشيوخ لإقناعهم بقبول فتح المبنى ولكن في كل جلسة تخرج الأصوات وكبار العائلات لرفضنا الصلاة قائلين: غير مسموح للنصارى الصلاة بالقرية، وتعطى الأجهزة الأمنية مهلة أخرى ووراء أخرى مع التهديد ولكن لم يستجب المتشددون لنداءات الأجهزة الرسمية وتارة يتم عرض تغيير موقع المبنى لموقع آخر كنوع من المماطلة، في ظل الرفض التام من أهالي القرية لحقنا في الصلاة".

وختم البيان، قائلاً: «نحن نرسل باستغاثات لرئيس الجمهورية الذي أكد في زيارته للكاتدرائية أنه في بيت من بيوت الله، ولكن في المنيا لا يروا ذلك في أن يكون لنا الحق الدخول لبيت الله، وبعد فشل كافة مساعينا لحل الأزمة منذ أغسطس الماضي مع الأجهزة الرسمية بالمنيا تتخذ الإجراءات الرسمية لتنظيم وقفات واعتصام بالقاهرة أمام قصر الاتحادية لمقابلة الرئيس لعرض أزممتنا عليه وسوف نظل نصلي هناك وليرى كيف نعاني وكيف يتم قتل المواطنة وإسقاط أبسط حقوقنا بالصلاة لعل يشعر بنا، ولنرى هل نحن بالفعل مواطنون مصريون أم أن المواطنة ليس سوى كلمات تقال في المناسبات فقط.» ثم أصدر أقباط كوم اللوي بيانًا ثانيًا في ظل استمرار رفض المتشددین إقامة كنيسة داخل القرية، وجاء نص البيان "نعرضنا للاعتداءات وحرق منازلنا قبل عام، ونعرض لمضايقات طويلة وحرمتنا من حقنا في الصلاة داخل القرية لأكثر من خمسة سنوات، نتشرد من قرية لأخرى للوصول لأقرب مكان لنا حتى نرفع أيدينا إلى الله الذي لا أحد غيره يشعر بنا، وكأن الصلاة إلى الله أصبحت جريمة نعاقب عليها من أشخاص نصّبوا أنفسهم حكامًا في دولة من المفترض أنها تعلي سيادة القانون" وتابع البيان "حرمتنا من حقنا في الصلاة في أسبوع الألام وصلاة قداس عيد القيامة، حيث قضينا هذه الأيام محبوسين داخل منازلنا ونحاصر بتهديد المتشددین، ومنتظر وعود المسئولين منذ شهر أغسطس الماضي بفتح مبنى مغلق تابع المطرانية، ثم في محاولة لحل الأزمة قامت المطرانية بشراء أرض أخرى في أحد أطراف القرية وبجوار المنازل المسيحية وحتى هذا لم يرض هذا المتشددین ويصرون على رفضهم في ظل دعاوى تحريضية مستمرة ضدنا وتحرشات لا توقف، ورغم سيطرة الأجهزة الأمنية على الأوضاع بالقرية الآن، إلا أنه لم يصدر موقف إيجابي من الجهات الرسمية بشأن كنيستنا، والأيام تمر ونخشى أن تظل الأوضاع كما هي

وينجح المتشددون في الانتصار على دولة القانون وكسر وعود الحكومة التي اعترفت بحق الأقباط في الصلاة و لكنها غير قادرة على التنفيذ على أرض الواقع.»! وطالب أقباط كوم اللوفي بالآتي: -

- من حقنا كأقباط طبقًا للدستور أن نمارس شعائنا ولا سبيل سوى بفتح المبنى المغلق للكنيسة أو السماح ببناء مبنى جديد على أرض المطرانية التي قامت بشراءها بجوار منازل الأقباط.
- نرفض كل محاولات المتشددين وشروطهم بنقل الكنيسة خارج القرية حسب مقترحاتهم والتي تضع المبنى في مسافة لا تقل عن كيلو ونصف من حدود القرية.
- نطالب الجهات الرسمية بسرعة إنهاء إجراءات إدخال المرافق لمنازل الأقباط، التي أحرقت في شهر يونيو الماضي، وعددها خمسة منازل قامت المطرانية بإعمارها وترفض الجهات المحلية السماح بإدخال المرافق بل حررت مخالفات لأصحاب المنازل بغرامات مالية وبعضهم صدر ضدهم أحكام بالسجن وذلك من أجل إرضاء المتشددين وتبرير حرق المنازل، ضرورة سرعة تحديد جلسة للمتهمين بحرق المنازل وعددهم 19 متهمًا بعد إحالتهم للجانايات منذ شهر.
- نطالب الجهات الأمنية باتخاذ إجراءات صارمة مع المحرضين ضد الأقباط على صفحات التواصل الاجتماعي والأمن على علم بهم، وأيضًا بعض المحرضين داخل القرية الذين لم يتم القبض عليهم حتى الآن.

وقد تظاهر العشرات من أقباط كوم اللوفي في مقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية في القاهرة يوم الأحد 4 يونيو 2017، للاحتجاج على استمرار منعهم الصلاة في قريتهم، ورفض المتشددين بناء كنيسة بالقرية. وقال شنودة عادل، أحد أقباط القرية: "قررنا المجيء إلى الكاتدرائية بعد نفاذ صبرنا، وفشلت كافة المساعي لإقناع المتشددين ببناء الكنيسة".

في يوليو 2017 التقى اللواء عصام البديوي محافظ المنيا، أقباط كوم اللوفي، وذلك أثناء الوقفة التي نظمها الأقباط أمام مبنى المحافظة، حيث توجه بعض الممثلين منهم وجلسوا مع المحافظ وشرحوا له معاناتهم الطويلة لعدم وجود كنيسة ورفض الأقباط مبادرة لم الشمل التي طرحها بعض الأهالي بإجبارهم على بناء مبنى للتعبد خارج القرية، وهو ما يمثل عبئًا على الكبار والأطفال والمرضى لقطع مسافة خارج القرية وربما يتعرضون للخطر أو الاعتداء أثناء سيرهم. وأكد أقباط القرية للمحافظ أن هذه هي رغبتهم، وقدموا مذكرة إلى

المحافظ وجهاز الأمن الوطني قالوا فيها: "بخصوص موضوع بناء كنيسة بقرية كوم اللوفي في المكان المقترح خارج نطاق القرية والذي يبعد عنها ما يقارب 700 متر من الجهة الغربية و1500 متر من الجهة الشرقية للقرية وهذا المكان المقترح يوجد بأرض زراعية خالية من المباني وهي ملك السيد ملاك دهشان أحد أقباط القرية. ولعلم سيادتكم أن معظم صلواتنا واجتماعاتنا الدينية تقام في فترات مسائية، ويعرض الأطفال والسيدات وكبار السن إلى خطر الطريق كما سيكون عائق كبير لحضورهم هذه الصلوات والاجتماعات لذلك تم تجميع توقيعات من يعبرون عن أقباط القرية الذين يريدون مكان أفضل ويلتمسون من سيادتكم توفير أبسط حقوق المواطنة بوجود مكان للصلاة داخل القرية". ومن جانبه وعد محافظ المنيا مرة أخرى بحل الأزمة في أقرب وقت، والعمل على بناء الكنيسة.

وفي 23 ديسمبر 2017، برأت محكمة جنايات المنيا، برئاسة المستشار معوض أحمد محمد رئيس المحكمة، 23 متهما من المتورطين في أحداث قرية كوم اللوفي، وأدت إلى إتلاف 4 منازل لأقباط، حيث قدم الجانبان محضر تصالح، ونفي المجني عليهم قيام المتهمين بالتعدي عليهم¹⁰.

احداث قرية كفر الواصلين بالجيزة:

في 22 ديسمبر 2017، هاجم عدد من أهالي قرية "كفر الواصلين" بمركز اطفح التابعة لمحافظة الجيزة، مكان مخصص لصلاة المسحيين بالقرية والاعتداء على مواطنين كانوا يتواجدون بداخله، لتشككهم من إمكانية تقنين وضعه وفقا لقانون بناء الكنائس، وأسفر الهجوم عن إصابة مالكة، عيد عطية، وأخيه سمير، فيما لم يصب ابنه نادي عطية. وتم إتلاف مقاعد ونوافذ بالمكان.

وقررت نيابة جنوب الجيزة، حبس 15 متهماً لمدة أربعة أيام على ذمة التحقيقات في واقعة اقتحام "كنيسة الأمير تادرس". وكانت النيابة قد حققت مع 6 متهمين، ووجهت لهم تهمة بالتجمهر والبلطجة، وإتلاف ممتلكات الغير، وضرب المجني عليهم، ودخول عقار مسكون بقصد ارتكاب جريمة، فضلا عن استغلال الدين في إثارة الفتن الطائفية. واستمعت النيابة إلى شهادة ثلاثة من المواطنين المسيحيين في قرية كفر الواصلين ممن شهدوا واقعة اقتحام «كنيسة الأمير تادرس». وتعرض الشهود الثلاثة لاعتداء بالضرب ممن هاجموا الكنيسة، بحسب

¹⁰ جنايات المنيا: براءة 23 متهما في أحدث كوم اللوفي الطائفية بالمنيا، اليوم السابع، 13 ديسمبر 2017.

أقوالهم أمام النيابة. وفيما غادر اثنان منهم مقر التحقيق، احتجرت النيابة المواطن القبطي عيد إبراهيم عطية لحين وصول تحريات الأمن الوطني عن طبيعة الكنيسة، بحسب المحامي هاني سمير

وعقب الحادث أصدرت "مطارنية أطفيح للأقباط الارثوذكس" بيان قالت فيه "إن المكان تقام به الصلاة منذ ما يقرب من 15 عامًا. وكانت المطرانية قد تقدمت بطلب رسمي لتقنين وضعه، وذلك بعد صدور قانون بناء الكنائس، وأن مئات الأشخاص، الذين تجمهروا أمام المبنى بعد صلاة الجمعة، مرددين هتافات عدائية، مطالبين بهدم الكنيسة، ثم قاموا باقتحام المكان، وتدمير محتوياته، بعد أن تعدوا بالضرب على المسيحيين المتواجدين بها"¹¹.

احداث قرية النغاميش بسوهاج¹²:

في 25 نوفمبر 2016، قام جمع من أهالي قرية "النگاميش" بمركز دار السلام بمحافظة سوهاج عقب صلاة الجمعة بالاعتداء على مبنى كان يستخدم لإقامة الشعائر الدينية للأقباط، حيث خرج عشرات من المساجد، بعضهم يرفع المصحف، ويرددون هتافات دينية وعدائية ضد الأقباط منها: "مش عايزين كنيسة... بالطول بالعرض هنجيب الكنيسة الأرض". ثم بدأت مجموعات متفرقة برشق منازل الأقباط بالحجارة وزجاجات المولوتوف، وشارك مع المعتدين أطفال ونساء، بينما قام البعض بنهب محتويات بعض الأكشاك التي يملكها أقباط، وتوجهوا إلى مضييفة الدكتور إيهاب تامر، وقاموا بإشعال النيران، التي التهمت محتوياتها كاملة، بالإضافة إلى جراح ملحق بها. وقال الدكتور إيهاب أن "خسائري فادحة، فنحن قمنا بهدم منزلنا القديم وشيدنا آخر، ولذا نقلنا كافة الأثاث والأجهزة الكهربائية بالمضييفة والجراج، وأكلته النيران تماما وأضاف "أن المعتدين قطعوا المياه عن القرية ومنعوا دخول سيارات الإطفاء أكثر من مرة، بقطع الطريق أمامها وعندما وصلت الشرطة كان الوقت متأخرًا، حيث لم تتمكن الشرطة من تفرقهم سوى بعد إطلاق الأعيرة والقنابل المسيلة للدموع، وبعدها بدأت قوات الدفاع المدني إطفاء الحرائق". أسفرت الاعتداءات عن تدمير واجهات تسعة منازل بتكسير أبوابها ونوافذها، حرق مضييفة وجراج ملك الدكتور إيهاب تامر، نهب ثلاثة متاجر، مملوكة لكل

¹¹ اقتحام "كنيسة الأمير تاردس" في أطفيح.. النيابة تقرر حبس 15 متهما واحتجاز صاحب العقار، مدي مصر، 23 ديسمبر 2017. <https://bit.ly/2xeozzy>

¹² للمزيد انظر:

https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/a_year_on_the_churches_law_dec17.pdf

من حنا إسحق "بقاله"، أشرف وجيه فخري "سوبر ماركت"، سمير فريد محارب "متجر ملابس"، كما أصيب 4 أقباط بينهم سيدة بإصابات طفيفة وهم روماني فكري، وأشرف وجيه، دينا الغندور إبراهيم، أنور حنا. وقال القس مرقوريوس كاهن القرية: إن أقباط قرية النغاميش البالغ عددهم ألفان نسمة، شيّدوا مبنى خدمات مساحته مئة متر مربع، مكون من أربعة طوابق كمبنى خدمات وحضانة ومدارس أحد ودار مناسبات لخدمة أقباط القرية، نظرا لعدم وجود كنيسة وأقرب كنيسة لهم "الكشج" على بعد 8 كم، ولكن بعد حضور الأنبا ويصا مطران الكشج يوم الثلاثاء الماضي والصلاة بالمبنى، وعقب ذلك قام المتشددون بالتجمهر وقذف منازل الأقباط بالحجارة. قامت الأجهزة الأمنية بضبط 29 شخصًا من المحرضين ومرتكبي الواقعة، وبالعرض على النيابة العامة قررت في 28 نوفمبر، إخلاء سبيل 14 متهمًا من ديوان المركز بضمن محل إقامتهم. كما تم إخلاء سبيل طفلين (أقل من 18 عامًا)، وأخذ تعهد من والديهما. فيما قررت النيابة العامة حبس 15 آخرين 4 أيام احتياطيًا.

الامن يمنع اقباط من الصلاة¹³:

في 5 مارس 2017، قامت قوات الأمن بمنع أقباط قرية "نزلة النخل" بمركز أبو قرقاص جنوب محافظة المنيا من أداء القداس الإلهي داخل مبنى تملكه إيبارشية المنيا التي يخضع لها أقباط القرية دينيًا، بحجة الخوف عليهم من هجمات محتملة من بعض المتطرفين بالقرية. وأحاطت قوات الأمن بالمبنى من جميع الجهات، ومنعت دخول المصلين، الذين تجمعوا منذ الخامسة صباحًا، وتم تركهم في الشارع. كانت إيبارشية المنيا وأبو قرقاص قد اشترت المبنى بغرض تحويله إلى كنيسة باسم مار مينا، وتقدمت بطلب منذ سنتين إلى محافظة المنيا، والتي أحالته إلى الجهات الأمنية ولم تحصل على رد حتى الآن، وقد بدأت الصلاة في المبنى بهدوء بدون أي مشكلات على مدار ستة أشهر متتالية، ولم يفتعل مسلمو المنطقة أية مشكلات. يبلغ عدد مسيحيي القرية نحو ألف قبطي، كان يضطرون إلى الذهاب إلى قرية محمد شعراوي للصلاة. وقال اللواء فيصل دويدار، مدير أمن المنيا في تصريحات صحفية: إنه تم اثناء مواطنين أقباط عن محاولة إقامة صلوات داخل منزل غير مرخص لإقامة صلوات أو شعائر به، خوفًا من حدوث مصادمات داخل العزبة. وأضاف أن المطرانية قامت بشراء منزل منذ

¹³ للمزيد انظر:

عامين بهدف تغيير نشاطه من منزل إلى كنيسة دون الحصول على ترخيص وفقاً للقانون. وأصدر الأنبا مكاريوس الأسقف العام لمحافظة المنيا وأبو قرقاص بياناً جاء فيه أنه حاول على مدار الأيام القليلة السابقة بكل السبل، مع الأجهزة الأمنية لعدم إيقاف الشعائر الدينية، دون جدوى، وأن كلا من السادة مدير الأمن ومفتش الأمن الوطني، ورئيس جهاز الأمن القومي قد وعدوه بأنه خلال أسابيع قليلة سيتم استئناف الصلاة في كنيسة مار مينا بالقرية. وأضاف: مع تفاقم الأزمة صباح اليوم واحتمال اشتباك الأمن مع أفراد الشعب، واستمرار منع الكاهن القس بطرس عزيز من دخول القرية، اقترح الأنبا مكاريوس جمع المصلين في منزل أحد أفراد الشعب، وإقامة القداس لهم هناك وأداء للفتنة، ومنح الفرصة للأجهزة في رد الاعتبار للأقباط الذين تعرضوا لإهانة شديدة، وقال إنه بانتظار تحرك الأجهزة لحل المشكلة، والتأكيد على سيادة الدولة وحقوق المواطنة.

وفي 20 أغسطس 2017، نفى مجدي عبده صاحب «مندرة» عزبة الفرن بالمنيا، التي كان مسيحيو القرية يستخدمونها ككنيسة، ومنع الأمن دخولهم لها منذ الأحد الماضي حتى يوم الثلاثاء، صحة ما ورد على لسان بعض المسؤولين من أن الأمن تدخل بعد نشوب أحداث عنف من قبل بعض الشباب المسلمين من أهالي القرية الذين استفزهم صلاة الأقباط في مكان غير مرخص.

وقال الانبا مكاريوس أسقف عام المنيا وأبوقرقاص انه «تم الزج بإخوتنا المسلمين في القضية وده اللي بيخلق أزمة»، مؤكداً عدم تداخل المسلمين بالقرية في الخلاف. وأضاف الأنبا مكاريوس أن الأمن منع الكاهن من دخول مكان الصلاة في ساعة مبكرة من صباح يوم الأحد، واستخدم القوة لإعادة الأهالي الذين جاءوا للصلاة للعودة لمنازلهم، لكنهم اجتمعوا ثانية بنفس اليوم ليلاً في حارة ضيقة بين البيوت لتأدية الصلوات ومارسوا الصلوات التالية بنفس الشكل حتى اليوم الثلاثاء. واستكمل: «إذا كان إخوتنا المسلمين معترضين لما تركوا الناس تصلي في الشوارع».

ويؤكد الأنبا مكاريوس أنه بعد منع الصلاة في المنزل الذي استخدمه الأقباط ككنيسة، والمكون من 55 متراً مربعاً، لم يعد لديهم خيارات، مبدئياً تعجبه «فيه تناقض وفيه حاجة غلط».

كان العميد محمد صلاح، رئيس مركز ومدينة أبوقرقاص، قال إن الأمن تدخل لفض الاشتباك، بعد أن حاول الأهالي المسلمون منع أقباط القرية من إقامة الشعائر الدينية في أحد المنازل دون ترخيص. وأوضح الأنبا مكاريوس، أن بيوت الأقباط والمسلمين غير متداخلة في القرية حيث يتعايشون في تكتلين منفصلين، ما لا يوجد

مساحة للخلاف بينهما. كما يؤكد أنه عقب إصدار الأمن تعليمات بمنع الأقباط من التنقل في مجموعات كبيرة في المنطقة، بعد تكرار استهدافهم بعمليات إرهابية، خاصة في المنيا، لم يعد بإمكان أهل القرية الصلاة في قرى مجاورة.

كان هجوم جري على أتوبيس يقل مصليين أقباط في طريقهم لدير الأنبا صاموئيل في المنيا ب مايو الماضي، وتبناه تنظيم الدولة الإسلامية أدى لمقتل 35 مواطناً.

وإن أقباط العزبة التي يقدر عدد سكانها بالـ 1000 شخص، بدأوا إقامة الشعائر الدينية في «المنذرة» التي تبرع بها أحد أهالي القرية منذ التسعينات إلا أن جهاز أمن الدولة منع إقامة الشعائر بها بعد نحو 10 سنوات. قبل أن يعود أقباط القرية لإقامة الشعائر مجددًا في الشهور القليلة الماضية، بعدما حدثت مناوشات بين أهالي القرية وأهالي القرى المجاورة أثناء توجيههم لإقامة شعائرهم هناك. وهو ما أكده مجدي عبده، قائلاً إن المعاكسات لسيدات وبنات القرية أثناء تنقلهن، من قبل شباب، كانت تؤدي لمشاكل عنيفة¹⁴.

استهداف اقباط العريش في ظل غياب الدولة¹⁵:

شهدت محافظة شمال سيناء عدد من الاحداث الطائفية والتي استهدفت اقباط نتج عنها قتل سبعة اقباط، بدأت بقتل وائل يوسف قلدس، في 30 يناير 2017، داخل متجره بشارع 23 يوليو الرئيس وسط مدينة العريش في منتصف اليوم، وانتهت بقتل كامل رؤوف كامل في 23 فبراير 2017، وقد اتسمت هذه الاعتداءات بالعنف الشديد واستهداف الاقباط في منازلهم وحرقت جثث البعض ونهب المنازل قبل حرقها، كما تنوعت الاحياء التي ينتهي إليها الضحايا، كما عمل القائمون بهذه الاعتداءات على الحصول على التليفونات المحمولة للضحايا، وهو ما وفر لهم قاعدة بيانات جاهزة بأسماء وأرقام تليفونات باقي المسيحيين في المدينة.

ومع تزايد حالات القتل، توجه عدد من الاقباط إلى مؤسسات الدولة، وقدموا شكاوى إلى الجهات الأمنية تتضمن فحواها التهديدات التي تلقوها عبر التليفونات المحمولة والمنشورات التي تركت تحت أبواب المنازل، ولم يجدوا أية استجابة تذكر منها، سواء بتشديد الحراسة أو بطمأننتهم حول وجود خطط للتدخل وبسط

¹⁴ اقباط عزبة الفرن: من منعنا من الصلاة الامن... والانبا مكاريوس: الزج بالمسلمين يخلق ازمة، مدي مصر، 22 أغسطس 2017. <https://bit.ly/2xcXTzr>

¹⁵ للمزيد انظر:

https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/eipr-death_foretold_web.pdf

الأمن، في حين وعد محافظ شمال سيناء بإعطاء تعليمات للجهات الحكومية بمنح الموظفين بها إجازة شهر لحين تحسن الوضع.

في نفس الوقت، لجأ عدد من الاقباط إلى الأنبا قزمان أسقف شمال سيناء، وطالبوه بالتحرك للضغط على أجهزة الدولة لاتخاذ موقف تجاه الوضع المتدهور، في حين أكد هو عدم امتلاكه أية قنوات اتصال مع المسؤولين في هذا الشأن، وأن الإرهاب يستهدف قوات الجيش والشرطة أيضا، وقال لهم إن كل مواطن مسئول عن نفسه سواء بالبقاء وتحمل نتائج اختياره أو الرحيل لحين هدوء الوضع الأمني.

توقفت الأسر عن إرسال التلاميذ إلى المدارس خوفا عليهم، كما امتنع عدد كبير من الرجال عن الخروج إلى أماكن العمل، وأغلقوا محالهم التجارية، واقتصر الخروج على السيدات فقط، حيث أن المسلحين كانوا يتركون السيدات ويقتلون الرجال، والبعض لجأ إلى إطفاء الإضاءة بالمنازل ليلا حتى يعطي انطباعا بأنه لا يوجد أحد بالمنازل، بينما كانت أغلبية الأسر تسهر تراقب النوافذ استعدادًا للهروب إذا جاء المسلحون إليهم، ووفقًا لإحدى شهادات المهجرين، قال صاحب محل تجاري أنه أغلق محله لمدة أسبوع كامل، وعندما أعاد فتحه لأنه يعيش على دخله اليومي، لم يستمر سوى ساعتين، فعندما أطال أحد المارة النظر إليه بشكل مريب تم لكه الخوف وأغلق المحل مسرعًا إلى المنزل.

خلال الأسبوع الثالث من فبراير 2017، حدث تغيير ملحوظ في نمط الاعتداءات، حيث تم استهداف الأقباط داخل منازلهم، والتمثيل بجث الضحايا بحرقها بعد إطلاق النار عليها وحرق منازلهم في وجود نساء الأسرة، كما استقبل عدد من المسيحيين رسائل على التليفونات الشخصية تهددهم وتطالبهم بالرحيل، كما تركت منشورات أسفل أبواب المنازل بنفس المعنى. فوجد سمير (اسم مستعار)، على سبيل المثال لا الحصر، منشورًا أمام باب شقته بمنطقة المساعيد مكتوب فيه "أرحل غدًا وإلا علق رأسك على المنزل يا صليبي". في هذا الوقت، بدأ التفكير عبر مجموعات متنوعة في الهجرة وترك العريش، وبالفعل تحركت بعض العائلات التي لها امتدادات في محافظات ومدن أخرى حيث انتقلت بعض الأسر إلى محافظات القاهرة وأسيوط والإسماعيلية، كما شجع بعض الأهالي المسلمين جيرانهم على الهجرة خوفاً على حياتهم، خصوصًا في ظل عدم القدرة على التدخل لمنع الاعتداءات أثناء وقوعها، خوفاً من رد فعل المسلحين. توجه عدد من مواطني العريش المسيحيين ذوي الامتداد العائلي بمحافظة الإسماعيلية، خصوصًا بالقنطرة غرب، بالإضافة إلى أنها أقرب محافظة إلى

شمال سيناء، وتحديدًا الكنيسة الإنجيلية، التي أبدت استعدادها لاستقبال الفارين من القتل. خرجت تلك الأسر من المناطق التي شهدت أعمال قتل، خصوصًا أحياء الزهور والسمران والصفاء وشارع 23 يوليو وبعض الشوارع من المساعيد والريسة.

بلغ عدد الأسر الوافدة إلى محافظة الإسماعيلية وفقًا لبيان صادر عن إيبارشية الإسماعيلية في 19 مارس 2017، 204 أسر مسيحية، توجهت منها 24 أسرة إلى محافظة بورسعيد حيث يقيم بعضهم في بيوت ضيافة بالمحافظة والبعض الآخر تستضيفهم الكنيسة ببور فؤاد. بينما تقيم 180 أسرة في محافظة الإسماعيلية تم تسكينها بالكامل في مدينة المستقبل، قامت وزارة التضامن الاجتماعي بالاشتراك مع وزارات وجمعيات أخرى بتوفير 120 شقة سكنية تم تجهيزها بكل ما يلزمها للإعاشة، وساهمت مطرانية الإسماعيلية في ذلك، بينما قامت المطرانية أيضًا باستضافة 60 أسرة في شقق قامت بتأجيرها من أصحابها بمدينة المستقبل مع بداية الأزمة. على نفس المنوال، استقبل اللواء خالد سعيد محافظ الشرقية 8 أسر قبطية بعدد 33 فردًا، وقرر تسكينهم بوحدات سكنية بمركز ومدينة الزقازيق وإنهاء إجراءات ندب العاملين منهم بمختلف المديرات الخدمية المناظرة بنطاق دائرة المحافظة. وصرح اللواء محمود عشماوي، محافظ القليوبية، بأن المحافظة استقبلت 9 أسر مهجرة، وتم تسكينهم في الخصوص وشبرا الخيمة وبنها. وغادرت ست أسر إلى محافظة المنيا، وتم توزيع 4 أسر للإقامة في قرية إبوان بمركز مطاي بشمال المحافظة، بينما ذهبت أسرتان للإقامة لدى أقاربهم وذويهم بمركز ملوي.

استمر نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي في النهج الذي اتبعته الأنظمة السابقة في التعامل مع الأحداث الطائفية، من خلال التخلي عن التطبيق الحازم للقانون تجاه مرتكبي أعمال العنف الطائفي والاستعاضة عن ذلك بعقد جلسات الصلح العرفي، والتي تشكل بحد ذاتها افتتاتاً مقلقاً على سيادة الدولة ونظامها القانوني ومبادئ المواطنة وعدم التمييز، فنقطة البدء لحل هذه النزاعات الطائفية تتمثل في التطبيق الفوري لأحكام الدستور والقانون ذات الصلة بهذه النزاعات دونما تمييز أو انتقاء.

ويعد القضاء العرفي أحد أشكال حل الخلافات، الذي نجد جذوره تاريخياً في مراحل ما قبل الدولة الحديثة ونظامها القضائي والقانوني، وذلك في إطار قبلي أو عشائري أو عائلي أو مهني، معتمداً على وجود بعض القواعد العرفية التي تراكمت عبر الزمن بحيث شكلت عرفاً سائداً داخل تلك الأطر والتجمعات، ومهمته التصدي للنزاعات التي تقع بين أشخاص أو عائلات أو أسر أو العاملين بحرفة معينة، وبمضي الزمن اكتسبت هذه الأعراف واستخدامها المتعدد قوة إلزامية¹⁶.

وينتهي قسم كبير من حالات النزاعات الطائفية، وبخاصة في صعيد مصر -الذي يشهد عدد كبير من الأحداث الطائفية - بجلسات الصلح العرفي، وهو ما يعد مثار نقد وهجوم من قبل قطاعات واسعة في المجتمع القبطي، باعتبارها طريقة للتحايل على القانون وإفلات المتهمين من المحاكمة القضائية، وترسيخ أشكال مختلفة للتمييز الديني.

ويؤدي ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن القيام بوظيفتها في حماية السلم الاجتماعي وحياة وممتلكات المواطنين إلى لجوء قطاع من المواطنين إلى هذه الجلسات كأسلوب لحل النزاعات وتسوية الخلافات خوفاً من تفاقمها وتداعياتها، خصوصاً في ظل مظاهر وأشكال التوتر الطائفي والديني المنتشرة في عديد من محافظات الجمهورية، ففي عدد كبير من الحالات وبمجرد ظهور أعراض توتر بين مسلمين ومسيحيين يتم الحشد على أساس الهوية الدينية، بما يهدد بانتقال المشكلة إلى عدة قري مجاورة، وهذا النمط منتشر في حالات النزاعات

¹⁶ القانون العرفي ومجالس الصلح والطائفية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 22 أغسطس 2016.

المرتبطة بعلاقات عاطفية بين مسيحيين ومسلمات، وخصوصاً في حالة القرى ذات الأغلبية المسيحية، إذ يستخدم الحشد الديني في القرى المجاورة على أساس ضرورة الثأر لشرف المسلمين الذين تم إهانتهم أو لإنقاذ مسلمي هذه القرية الذين يتعرضون للاعتداء من الجانب المسيحي، وهو ما حدث في قرية "بني أحمد الشرقية" في محافظة المنيا عندما وقعت اشتباكات بين مسلمي ومسيحي القرية، فقام مسلمون من قرى مجاورة بالحشد وجمع مواطنين باستخدام سيارات من القرى المجاورة ونقلهم إلى القرية محل الاعتداءات، وهو ما تكرر في أحداث أخرى، منها قرية "نزلة فرج الله، واليريمون، والبياضية" وغيرها، ولذلك تتفق رغبة الأطراف الضعيفة - الاقباط عادة - وأجهزة الدولة على اللجوء إلى الجلسات العرفية، يلجأ إلى ذلك الاقباط لخوفهم من تداعيات الاعتداءات والخوف من انتشارها إلى مناطق جديدة لاسيما في عدم الثقة في أجهزة الأمن، ومؤسسات الدولة لأنها تحاول أن تفرض تهديئة مؤقتة ولمنع انتقال الاعتداءات إلى مناطق مجاورة مما يصعب من السيطرة عليها ويزيد من حجم الخسائر¹⁷.

وقد تتضمن قرارات بعض الجلسات شروطاً جائرة وغير معتادة، منها ما ألزم أهالي قرية بمحافظة المنيا بعدم الخروج من منازلهم حتى للعمل أو شراء متطلبات من خارجها لمدة 15 يوماً أو تلك التي عينت لجنة من الخصوم لبيع ممتلكات عائلة مسيحية، حكم بتهجيرها من قرية "شربات" بمحافظة الإسكندرية. كما صدرت قرارات أخرى تمثل انتهاكات جسيمة لحقوق كفلتها المواثيق الدولية لحقوق الانسان والدستور المصري، وذلك في حضور مسؤولي الدولة، منها حرية الدين والمعتقد وممارسة الشعائر الدينية والرأي والتعبير وحماية الملكية واللجوء إلى القضاء، بما يمثل تقنياً للتمييز المجتمع وتطبيقاً دينياً للمواطنين.

وهو ما أدى إلى إعلان بعض القيادات الكنيسية بشكل صريح غضبهم من هذه الجلسات العرفية، ورفض حضور عدد من الجلسات، وعلى سبيل المثال رفض ممثلو أبرشية المنيا وأبو قرقاص حضور جلسة الصلح بين قريتي "نزلة عبيد" ذات الأغلبية المسيحية، وقرية "الحوارته" ذات الأغلبية المسلمة، على أثر مقتل 4 مواطنين بواقع اثنين من كل طرف، وذلك خوفاً من بنود الاتفاق غير المنصفة. وقد لجأ المنظمون إلى استدعاء قس من محافظة أسيوط لإعطاء انطباع برضاء الكنيسة عن الاتفاق. على إثر ذلك، أصدرت مطرنية المنيا بياناً تنفي

¹⁷ في عرف من: دور الجلسات العرفية في النزاعات الطائفية ومسئولية الدولة، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، مايو 2015. <https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/final-web.pdf>

فيه مشاركتها في الجلسة ودهشتها لمشاركة القس، بينما أصدرت مطرانية أسيوط بياناً قالت فيه إن القس شارك بدون علمها وأنه موقوف عن العمل¹⁸.

كما رفض الأنبا مكاريوس اسقف المنيا الجلسة التي عقدها بيت العائلة في المنيا لاحتواء أزمة قرية الكرم بمحافظة المنيا، حيث قام عدد من أهالي القرية بتجريد سيدة مسيحية مسنة من ملابسها أمام الناس في الشارع، واحرقوا عدد من منازل الاقباط، وذلك على خلفية شائعة عن علاقة بين مسيحي ومسلمة، حيث قال "رفضت الحضور وأبلغتهم أنهم لم ينسقوا معنا وهم اقتحموا المشهد بدون ترتيب، مع احترامي الشديد لهم، ولكنني أردت توصيل رسالة أنني أرفض أي تحرك مجتمعي قبل أن يأخذ القانون مجراه، وما زالت عند رأي، وأقول لهم أرجوكم راعوا مشاعر المجروحين".

وقال في تصريح لبرنامج "كلام ثاني" المذاع على قناة "دريم"، "نرفض رفضاً تام أن يظهر في المشهد الآن ما يسيء بيت العائلة أو جلسات الصلح العرفية، فهذا يضر ويجهض القضية، لا بد ألا تتحرك هذه المؤسسات قبل أن يتخذ القانون مجراه وإلا سيظهر أمام الرأي العام أنهم تصالحوا وكأن شيئاً لم يكن، فلا بد أن يقدم للعدالة وينال عقابه لكي يكون عبرة للآخرين". كما طالب بمحاسبة المسؤولين المقصرين حيث أضاف "النقطة الثانية هي البحث عن المسؤول الذي تسبب في الكارثة والذي كان من الممكن أن يجنب البلاد ما حدث، لم نسمع عن مسؤول تم مساءلته أو محاسبته، ولم أقل إقالته ولكن على الأقل يسأله ويناقشه، وأعاتب بشدة كل مسؤول يخرج على الهواء أو على صفحات الجرائد ويضلل المجتمع والرأي العام وينكر ما حدث وهو ثابت بالدليل القاطع، والتضليل أسوأ من التقصير، فتطبيب الخواطر يمهد لحدوث كارثة أخرى في زمن قصير"¹⁹.

وفي حوار له مع موقع رويترز بتاريخ 13 أبريل 2017 انتقد الأسقف أداء الحكومة، وطالب بمزيد من الضمانات لحماية المسيحيين، كما نصح الرئيس السيسي بالاستعانة بمستشارين أمنيين ودينيين، ولم تكن هذه المرة الأولى التي ينتقد فيها الأسقف علناً الحكومة، وتكرر هذا إبان أحداث العنف في المنيا خلال عام 2016، خاصة في ظل تجنب بابا الكنيسة توجيه انتقادات للحكومة أو الرئيس، ويستعيز عن هذا بالدعاء لهم بالتوفيق²⁰.

¹⁸ المرجع السابق.

¹⁹ الأنبا مكاريوس: بيت العائلة اقتحم المشهد دون ترتيب معنا، موقع دوت مصر، 27 مايو 2016.

<https://bit.ly/2NIV5EM>

²⁰ أثر تصاعد العنف على دعم الاقباط لسيسي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 22 ابريل 2017.

<https://bit.ly/2NeGPji>

وتشارك قيادات رفيعة المستوى من القوات المسلحة والشرطة في هذه الجلسات، وتقوم برعاية تنفيذ القرارات التي تتوصل إليها، وفي بعض الحالات يتضمن الاتفاق شرطاً بحصول الكنيسة على الموافقات الرسمية قبل الشروع في ممارسة الشعائر أو الترميم، وبالرغم من مشاركة الجهات الأمنية والمحلية في مفاوضات الجلسة العرفية، لكن لم تمنح هذه الموافقة، بما قد يشير إلى أن ضمانات قد قدمت لممثلي الجانب المسلم بالقبول بوضع هذا البند مع عدم قيام الجهات الإدارية بمنح الموافقات اللازمة. كما يتضمن بنود اتفاق بعض هذه الجلسات التنازل عن اتخاذ الإجراءات القانونية بالرغم من وقوع اعتداءات على اشخاص وممتلكات، ولم يحل أي متهم في أغلب وقائع الاعتداءات على الكنائس والممتلكات إلى المحاكمة، وذلك بالرغم من تحرير بلاغات رسمية وتقديم أسماء لمتورطين في عدد من الحالات.

وقد تعاملت الجلسات العرفية بطريقة سطحية مع مظاهر وأسباب النزاعات الطائفية، فبدلاً من البحث عن جذور المشكلة على النطاق المحلي ومحاولة حلها اكتفت فقط بمحاولة إطفاء نار الاعتداءات ولو بشكل مؤقت دون النظر في وضع شروط عدم تكرار تفجر الأوضاع مرة أخرى، فلم تتبني هذه الجلسات أية أنشطة ثقافية أو اجتماعية أو سياسية تساهم وبشكل تلقائي في خلق أرضية للاهتمامات والحوار المشترك بين المواطنين. هذه النزعة للتبسيط تعمل بمرور الوقت على مراكمة المشكلات والاحتقان وشعور مجتمع الأقباط بفقدان الثقة في مؤسسات الدولة.

الجدير بالذكر أن الصحفي حمدي رزق -المقرب من السلطة- رئيس تحرير جريدة "المصري اليوم" تم إقالته بعد كتابة مقال عن أحداث "دمشوا" في محافظة المنيا، طالب فيه الدولة بضرورة تطبيق القانون والتوقف عن الجلسات العرفية²¹.

²¹ حمدي رزق، دمشاوا، المصري اليوم، 5 سبتمبر 2018.

يطالب مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف الحكومية المصرية بعدم الاستمرار في النهج الذي اتبعته الأنظمة السابقة في التعامل مع الأحداث الطائفية، من خلال التخلي عن التطبيق الحازم للقانون تجاه مرتكبي أعمال العنف الطائفي والاستعاضة عن ذلك بعقد جلسات الصلح العرفية، والتي تشكل بحد ذاتها افتئاتاً مقلقاً على سيادة الدولة ونظامها القانوني ومبادئ المواطنة وعدم التمييز، فنقطة البدء لحل هذه النزاعات الطائفية تتمثل في التطبيق الفوري لأحكام الدستور والقانون ذات الصلة بهذه النزعات دونما تمييز أو انتقاء.

كما يذكر المركز الحكومة المصرية بالرجوع الي التوصيات التي تعهدت بها امام مجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان فيما يتعلق بحقوق الاقليات وحرية الدين والعقيدة والتي ترمي الي تشجيع المبادرات الرامية إلي تعزيز الاحترام والتسامح الديني والتنوع الثقافي و إطلاق حوار اجتماعي لتحسين الخطاب الديني بالتشديد على القيم الإيجابية والنموذج المشرق للتراث الديني المصري و ضمان احترام حرية الدين أو المعتقد لجميع مواطنيها و تعزيز الحوار الاجتماعي الرامي الي إنتاج خطاب ديني يدعم قيم التسامح والتماسك الاجتماعي والتفاهم المتبادل ويجدر الإشارة هنا الي ان التوصية الوحيدة في هذا السياق التي لم تقبلها او تؤيدها الحكومة المصرية بشكل كامل هو التوصية الخاصة بوضع حد للافلات من العقاب علي انتهاك حقوق الاقليات الدينية وخاصة الاوضاع اللازمة لممارسة حرية العبادة كما لو ان الحكومة المصرية لديها يقين واضح بعدم قدرتها او رغبتها علي فرض سيادة القانون ومحاسبة الجناة في القضايا الخاصة بالاحداث والاعتداءات الطائفية.

ويؤكد المركز على ضرورة إيجاد حلول طويلة المدى للأزمات الطائفية في مصر تتمثل في عمل برامج وطنية لتعزيز دور القانون والتأكيد علي مسألة المساواة والمواطنة وتعزيز الاحترام والتسامح الديني والتنوع الثقافي وضرورة اللجوء لمؤسسات الدولة في حلول الازمات دون تصعيد او استخدام للعنف المنظم او غير المنظم في تلك الحالات وضرورة مراجعة القوانين الخاصة بحرية بناء الكنائس ودورة العبادة في مصر واللوائح التنفيذية الخاصة بها لجعلها أكثر مرونة واتساقا مع الوضع الحالي. كما يؤكد علي ضرورة العمل علي رأب الصدع وضرورة تأمين الأقباط وممتلكاتهم التي قد تكون معرضة لأي هجوم أو اعتداء مما يزيد حالات التهجير القسري للأسر

القبطية ويشعل التوتر بين مختلف الأطراف، كما يطالب المركز بضرورة توقيف الجناة وتقديمهم للعدالة فوراً.